أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الراصد

شؤون عربية

2017/09/30م

مسار النخبة
ELITE TRAKE

المحتويات

إندبندنت: كيف أخطأ مسعود بارزاني في حساباته؟ 3

قصة مطاردة السفينة "كارين إيه" من الخليج للبحر الأحمر 6

ممر المطبعين: اتفاق أوسلو شرّع الأبواب بين إسرائيل والعرب 9

إندبندنت: كيف أخطأ مسعود بارزاني في حساباته؟

لندن- عربي21- بلال ياسين 30\9\2017

اعتبر باتريك كوكبيرن، المعلق في صحيفة "إندبندنت" أن الاستفتاء على مصير كردستان العراق كان سوء تقدير من القيادة الكردية، وأن الدوافع له كانت لخدمة مصالح رئيس الإقليم مسعود بارزاني لا السكان.

ويقول كوكبيرن في مقاله، الذي ترجمته "عربي21"، إن الاستفتاء الكردي كشف عن حنين للاستقلال، لكن دون وجود قوة لتنفيذه، مشيرا إلى أن البارزاني قدم لجيران العراق فرصة للتهديد والحصار، حيث منعت الحكومة العراقية الرحلات الدولية إلى إقليم مدينة أربيل عاصمة الإقليم، بشكل عزله بطريقة لم يشهدها منذ الإطاحة بنظام صدام حسين في عام 2003.

ويشير الكاتب إلى أن العزلة هي سياسية وجيوسياسية أيضا، حيث عارض حلفاء الأكراد، الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، الاستفتاء، فيما تحرك جيرانهم، تركيا وإيران والحكومة العراقية؛ للضغط عليهم وتركيعهم.

ويقول كوكبيرن إن الاستفتاء كشف عن تطلع الأكراد، ليس في العراق فقط، بل في تركيا وإيران وسوريا أيضا، للاستقلال، مستدركا بأن النتائج كشفت عن قوة تطلعهم وضعف في القدرة للحصول عليه.

ويلفت الكاتب إلى أن "حكومة إقليم كردستان نجحت في الماضي باللعب على التناقضات بين الدول، وتعاونت مع الجميع، وإن كانت غير راضية عن بعضهم، ففي الماضي كان المبعوث الأمريكي يخرج من مقابلتهم ليدخل من الباب ذاته قائد الحرس الثوري الإيراني، وأوقف الاستفتاء هذا التوازن الحساس الذي لعبه قادة الأكراد بمهارة وذكاء، وشجبت الولايات المتحدة الاستفتاء قبل عقده، بشكل جرأ تركيا وإيران والحكومة العراقية لمعاقبة الأكراد على الاستفتاء المطالب بالاستقلال".

ويقول كوكبيرن إنه "من الباكر معرفة إن نجحت مقامرة الأكراد أو فشلت، فالأقليات والقوى الصغيرة عليها أن تركل القوى الكبرى في الفم، وإلا ظلت قوى وكيلة للأبد، لكن المهارة لدى القوى الصغيرة هي ألا تدفع الثمن الكبير لأنها قررت المضي في طريقها، حيث هددت كل من تركيا وإيران والعراق باتخاذ إجراءات صارمة، والمضي في الحرب، وبعض هذه التهديدات مجرد كلام، إلا أنها تستطيع ضرب الأكراد وبقوة إن أرادت".

ويضيف الكاتب أن "الأكراد لديهم اعتقاد أن الولايات المتحدة ستهرع لنجدتهم، لكن السياسة الخارجية في عهد دونالد ترامب أصبحت غير واضحة، ومن الصعب التكهن بها، والأسوأ من هذا كله أن الولايات

المتحدة لم تعد بحاجة للأكراد كما كانت قبل السيطرة على مدينة الموصل، أو هكذا يعتقد الأكراد، وعلى أي حال فإن من حقق النصر في الموصل هو القوات العراقية، ولأول مرة منذ 14 عاما توجد قوات عراقية في الشمال، وقد لا نشاهد اندلاع حرب بين العرب والأكراد، إلا أن الميزان العسكري مهم ويميل في هذه الحالة لبغداد".

وتبين الصحيفة أنه في الوقت الذي يتكهن فيه الدبلوماسيون والصحافيون بقرب حدوث مواجهة، إلا أن كوكبيرن يقلل من فرصها، خاصة أن المناطق المتنازع عليها تمتد من الحدود السورية إلى الإيرانية.

ويقول كوكبيرن إن "الاستفتاء كان دائما خطوة محفوفة بالمخاطر، وبالتأكيد سيشعل أزمة، لكن المسألة تتعلق بالطريقة التي تحدث فيها البارزاني عنه، فعندما كان يتحدث للأكراد كان يقول لهم إنهم سيتخذون خطوة تاريخية نحو الاستقلال، أما عندما كان يتحدث للمجتمع الدولي وجماهير المنطقة، فإنه كان يتحدث بلغة مدجنة، وبأنه عبارة عن استطلاع للسكان وإن كانوا مع الاستقلال في المستقبل، لكن البارزاني بلعبه الورقة القومية جعل جماهيريه تبتعد عن لغته التي تريد إرضاء المشاهدين في الخارج، حيث صرخت الجماهير في ليلة الاستفتاء بالعاصمة أربيل (مع السلامة يا عراق)".

ويعتقد كوكبيرن أن "عملية الاستفتاء تتعلق بالسياسة الداخلية الكردية، فهي محاولة من بارزاني التفوق على منافسيه، والظهور بمظهر حامل راية القومية الكردية، وبالتأكيد سينتفع من تحديه العالم في الانتخابات، التي ستعقد في الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر".

ويستدرك الكاتب بأن "الثمن سيكون باهظا، فالبارزاني ليس وحده الذي يواجه عمليه انتخابية، بل رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي، الذي سيخوض انتخابات برلمانية في عام 2018، ولا يريد أن يتهم بعدم اتخاذ إجراءات متشددة ضد الأكراد، وحظر الطيران الجوي إلى أربيل يظل خطوة أقل مما يريده العراقيون منه".

ويجد كوكبيرن أن "قرار شمل المناطق المتنازع عليها جعل من الموضوع رئيسيا لدى حكومة بغداد، ورغم ما يقوله المتفائلون من أن الحرب ليست واردة بين العرب والأكراد؛ لأن الحكومة العراقية وإقليم كردستان يعتمدان على الدعم الخارجي، صحيح أن القوات العراقية المسلحة والبيشمركة لم تكن قادرة على مواجهة تنظيم الدولة دون غطاء جوي من قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة، إلا أن وضع البارزاني مستقبل الإقليم للاستفتاء منح كلا من حكومة بغداد وتركيا وإيران فرصة للتهديد".

ويلفت الكاتب إلى أنه "في الوقت الذي تخشى فيه الدول الأربع المحيطة بإقليم كردستان من المشاعر الانفصالية بين الأكراد على أراضيها، إلا أنها تخشى من تحول الإقليم لفلك معاد إن حصل على استقلال كامل، فإيران تخشى من تحوله إلى قاعدة أمريكية بشكل يهدد مصالحها، أما الحكومة العراقية فتخشى من سيطرة الإقليم على مدينة كركوك الغنية بالنفط، بشكل يجعله معتمدا وبشكل كامل على تركيا في تصدير النفط".

ويقول كوكبيرن: "حلمت حكومة إقليم كردستان بأن تصبح دبي جديدة، بمراكز تسوق لامعة وفنادق، لكن ومنذ عام 2014 بدت مثل (بومبي/ الإيطالية)، فالأجواء تحفل ببنايات لم تكتمل إلى جانب الرافعات الصدئة، والمعدات التي تركت في مكانها، واختفى الازدهار عام 2014، عندما انهارت أسعار النفط، وتوقفت الأموال من بغداد، وسيطر تنظيم الدولة على الموصل، وأصبح الإقليم فقيرا، وتأخر دفع الرواتب، وسيزيد الوضع سوءا الآن مع إغلاق المعابر كلها، وتوقف رواتب 35 ألف موظف فيدرالي".

ويختم الكاتب مقاله، بالقول: "تحولت الحرب ضد تنظيم الدولة إلى صراع سلطة بين العرب والأكراد، بشكل غير المشهد السياسي في المنطقة".

قصة مطاردة السفينة "كارين إيه" من الخليج للبحر الأحمر

القدس المحتلة ـ نضال محمد وتد العربي الجديد 30\9\2017

أربعة أشهر متواصلة من التنصت والتجسس على شبكات الاتصالات المختلفة في الوطن العربي، وبين شبكات الاتصال الفلسطينية والإيرانية، وتلك التابعة لحركة "فتح" و"حزب الله"، كانت كفيلة، وبفعل زلة لسان من مسؤول لبناني، بالكشف عن أكبر خطة فلسطينية إيرانية لتهريب الأسلحة والصواريخ من إيران إلى قطاع غزة، عبر البحر الأحمر، لفتح جبهة ثانية ضد إسرائيل تخفف من الضغط العسكري الإسرائيلي على الضفة الفلسطينية في الانتفاضة الثانية.

وكشفت صحيفة "يديعوت أحرونوت"، في ملحقها أمس الجمعة، أنه على مدار الأشهر الأربعة، التي امتدت من مايو/أيار إلى أغسطس/آب 2001، كانت أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية كمن يضرب في الظلام، فهي تملك معلومات وتقديرات عن عملية تهريب واسعة للأسلحة آتية من إيران إلى قطاع غزة، لكن وسائل التهريب التي سيتم اعتمادها، ومسار عملية التهريب ظل مجهولاً، حتى بعد اعتراض سفينة الصيادين "سنتوريني" بينما كانت في طريقها من لبنان إلى غزة محملة بعتاد عسكري.

وقد مكنت حادثة "سنتوريني" الاحتلال من التيقن بوجود شبكة اتصالات واسعة إيرانية لبنانية فلسطينية، يدخل ضمن أقطابها أحد المستشارين المقربين من الرئيس الراحل، ياسر عرفات، فؤاد الشوبكي، ونائب قائد خفر السواحل الفلسطيني في حينه، الكولونيل فتحي عازم، وضابط عمليات حركة "فتح"، عادل المغربي. وبحسب الصحيفة فقد ظلت الاستخبارات الإسرائيلية المختلفة، ومعها استخبارات سلاح البحرية، تجمع المعلومات وتسجل الاتصالات والمكالمات المختلفة، محاولة فك شيفرة هذه الاتصالات من دون جدوى، فقد ظل أصحاب الاتصالات حريصين في محادثاتهم، وهم يتحدثون عن شراء بيت وسيارات، من دون أن يفهم الإسرائيليون شيئاً، إلى أن قال أحد المتصلين من الجانب اللبناني، وبشكل عفوي، لمتحدث فلسطيني على الطرف الآخر إنه تم شراء السفينة وتجهيز القوارب المرافقة. ومنذ أن تم فك شيفرة الاتصالات في 15 أغسطس، والتقاط المحادثة من قبل مجندة في استخبارات البحرية، تغيرت صورة الاستعدادات الإسرائيلية كلياً، بعد أن ظهر أن العملية المقبلة ستكون عملية تهريب كبيرة تأتي عبر البحر، لينطلق البحث بعدها عن السفينة التي تم شراؤها. واضطرت إسرائيل إلى التعاون مع الولايات المتحدة، وكشف كل المعلومات المتوفرة لديها، مقابل الحصول عن معلومات حول نوع وهوية السفينة التي يدور الحديث عنها، عبر مقارنة

ومراجعة كافة الصفقات التي تمت في ذلك الوقت، ومتابعة حركة بيع السفن والقوارب، إلى أن تم الوصول إلى بيع السفينة "كارين إيه"، ليختفي طرف المعلومات مجدداً مع تغيير اسم السفينة بعد شرائها من قبل طرف مجهول.

وقد استغرقت عملية البحث عن السفينة مدة شهرين كاملين، حتى الخامس من ديسمبر/كانون الأول من العام 2001، وبدء عملية مطاردة السفينة، حتى عندما خيل بداية أنها ستكون محملة بالأسلحة من أحد موانئ الإمارات، ثم اتضح أنها كانت ترسو في جزيرة كيش الإيرانية، حيث تم تحميلها بالسلاح. وفي تلك الفترة كانت الاستخبارات الإسرائيلية رصدت ما ظنت أنه نشاط إيراني لصنع "غواصات صغيرة" لـ"حزب الله"، لكن تبين لاحقاً أن الحديث كان عن طوافات مائية صنعت لإخفاء الأسلحة داخلها، وإخفاء هذه الطوافات أو الحاويات الطافية أسفل السفينة، وهو ما انكشف نهائياً بعد اقتحام السفينة والبحث عن الأسلحة، وفشل عمليات التفتيش الأولية في العثور على الحمولة، التي قالت إسرائيل إنها وصلت إلى 54 طناً من الأسلحة المختلفة، ومن أهمها الصواريخ، التي كان هدفها نقل المواجهة إلى غزة، لتخفيف الضغط العسكري عن الضفة الغربية وفتح جبهة جديدة مع إسرائيل.

وقد عززت هذه المعلومات التقديرات الإسرائيلية بشأن اقتراب عملية تهريب واسعة للأسلحة، وتم استنفار كافة أجهزة الاستخبارات، من استخبارات سلاح البحرية وحتى الاستخبارات العسكرية والموساد و"الوحدة 8200"، بحثاً عن كل معلومة صغيرة أو اتصال يتعلق بالعملية، مع تفعيل بروتوكول التعاون العسكري مع الولايات المتحدة الأميركية. وأطلق الاحتلال على العملية اسم "سفينة نوح"، وعلى السفينة "كارين إيه" اسم "المغنية"، حتى قبل بدء تعقب تحركها وانطلاقها من المرفأ الإيراني في طريقها إلى البحر الأحمر. وكانت إسرائيل بحاجة إلى عيون ترصد ما يحدث في المنطقة الممتدة بين الخليج العربي والمحيط الهادئ، وصولاً إلى سواحل اليمن، فاستعانت بالأقمار الاصطناعية الأميركية، ليس قبل ممارسة ضغوط هائلة، كون الولايات المتحدة كانت في أوج عملية مطاردة زعيم تنظيم "القاعدة"، أسامة بن لادن، بعد عملية 11 سبتمبر/أيلول، وتوجيه كل الأقمار الاصطناعية لهذا الغرض.

وتمكنت إسرائيل بفضل المعلومات التي مدتها بها الولايات المتحدة من الوصول إلى السفينة، التي كانت مجهولة حتى تلك اللحظة، ومن الحصول أيضاً من حوض السفن الإسباني، الذي صنعها، على نسخة عن المخطط الداخلي للسفينة، لتنطلق عملية مطاردة السفينة بعد أن باتت معروفة الاسم والشكل، ولتبدأ أيضاً،

بموازاة تعقب السفينة، الاستعدادات لوضع خطة عملياتية للسيطرة عليها واعتراضها، في عرض البحر الأحمر، قبل أن تصل إلى المتوسط ويضيع أثرها. وتم وضع خطة تقوم على تدخل ومشاركة أسلحة الجو والبحر والاستخبارات البحرية والعسكرية، لمتابعة تقدم السفينة في البحر، ومراقبتها منذ رصد وصولها إلى الخليج العربي في ديسمبر/ كانون الأول 2001، بعد أن كانت رست لبعض الوقت في أحد موانئ السودان، وحتى بعد أن اختفت آثارها لمدة أربعة أيام داخل أحد مرافئ اليمن بينما كانت آتية من إيران محملة بالسلاح. وبعد أربعة أيام من اختفاء السفينة، تمكنت الاستخبارات العسكرية البحرية للولايات المتحدة من تحديد موقع السفينة في ميناء الحديدة في اليمن، ونقل المعلومات مباشرة إلى إسرائيل. وفي 17 ديسمبر، تلقت إسرائيل بلاغاً رسمياً أن مراقبة ومتابعة السفينة "كارين إيه"، هي على سلم أولويات الأسطول الأميركي والاستخبارات العسكرية للبحرية الأميركية. وسمح تزويد الاحتلال بالمخطط الداخلي لهيكل السفينة للكوماندوس الإسرائيلي بمعرفة داخل السفينة، لدرجة تحديد جهة فتح كل باب من الأبواب الداخلية فيها، وتحديد موقع مخازن السفينة، لكن من دون أي معلومة عن الحاويات الطوافة التي كانت صنعت في إيران وركبت أسفل السفينة وبها الأسلحة المختلفة.

وبعد تدريبات استمرت ثلاثة أسابيع، ووضع خطة اقتحام السفينة، حددت ساعة الصفر، في 3 يناير/كانون الثاني 2002 للسيطرة على السفينة في عرض البحر الأحمر، ومن ثم تم اقتيادها إلى إسرائيل وعرض حمولتها، وإظهاره كدليل على خطط الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، لفتح جبهة ثانية ضد إسرائيل في قطاع غزة. ولعبت قضية السفينة "كارين إيه" دوراً محورياً في تدعيم الدعاية الإسرائيلية، وانقلاب الإدارة الأميركية وحكومات غربية ضد عرفات، وذريعة للسكوت الدولي الغربي على الاجتياح الإسرائيلي البري للضفة الغربية في عدوان "السور الواقي" في إبريل/نيسان من نفس العام من قبل آرييل شارون ومحاصرة عرفات في المقاطعة حتى خروجه في رحلته الأخيرة إلى المستشفى العسكري في فرنسا للعلاج، وهي الرحلة التي لم يعد منها إلا محمولاً على الأكتاف إلى مثواه الأخير في رام الله.

ممر المطبعين: اتفاق أوسلو شرّع الأبواب بين إسرائيل والعرب

أحمد عبد الهادي العربي الجديد 30\9\2017

بدأت أولى ملامح دخول إسرائيل على مسار العلاقات العربية البينية أولاً والعلاقات العربية – الإسرائيلية، أو ما يعرف بالتطبيع ثانياً، منذ اللحظة التي قرر فيها الرئيس المصري أنور السادات قلب كل المعادلات وإعلانه منفرداً قرار الذهاب إلى القدس. كانت هذه المرة الأولى التي يتم الحديث فيها عن إسرائيل والعلاقة معها علناً، لم تكن الدول العربية على ما يبدو مستعدة لما ذهب إليه السادات. ذهاب السادات أحدث ثغرة في جدار العلاقة مع إسرائيل، لكن اتفاق أوسلو الذي وقعته منظمة التحرير الفلسطينية شرع كل الأبواب إلى الحد الذي لم يبق فيه بين إسرائيل والدول العربية أي جدران.

جرت مياه كثيرة في روافد العلاقات الفلسطينية – الإسرائيلية والعلاقات الإسرائيلية – العربية، واختصرت أوسلو كل البدايات والنهايات وبات السلام هو الخيار الشامل والعادل والوحيد. لم تكن الدول العربية تريد من منظمة التحرير الفلسطينية أكثر من توقيع اتفاق أوسلو، وهو الاتفاق الذي أعفى هذه الدول من استدعاء خطاب الثورة والكفاح المسلح ودعم الثورة الفلسطينية وتحمل جولات الاشتباك التي كانت تحدثها منظمة التحرير وفصائلها بين الحين والآخر مع إسرائيل.

على خطى السادات سارت منظمة التحرير الفلسطينية، استثمر السادات انتصار حرب أكتوبر عام 1973، فلم تنتظر المنظمة حتى تنضج نتائج الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987، فقرر عرفات الذهاب بغطاء عربي إلى أوسلو، وإن كان الفلسطينيون قد استبقوا العرب بالذهاب بعيداً في العلاقة مع إسرائيل، فإن الدول العربية استدركت هذا السبق عندما قدمت هي وتطوعت وبادرت بتقديم مبادرة السلام العربية التي قدمتها السعودية وتم تبنيها في قمة بيروت عام 2002. المفارقة أن المبادرة قدمت على وقع الحصار الإسرائيلي لياسر عرفات في مقر المقاطعة برام الله.

كانت اللحظة الفارقة في تاريخ الارتباط العربي أو التوظيف العربي للقضية الفلسطينية تقديم المبادرة العربية للسلام وفي بيروت وخلال القمة، الأمر الذي يعني أن العرب ماضون صوب التطبيع بفلسطين وبدونها، وقد أعلنت المبادرة العربية من بيروت وكأن الدول العربية تقدم رسالة أخرى تقول فيها إننا نتبع عرفات الذي تحول إلى أوسلو بعدما غادر بيروت وها نحن نعود من بيروت ونقدم إليكم مبادرة السلام. رفضت إسرائيل هذه الهرولة العربية ورأت أن المبادرة كأن لم تكن، لم يفشل العرب ولم يحبطوا بل قررت

الدول العربية الذهاب فرادى صوب إسرائيل بدلاً من الذهاب جماعات وبمبادرة معلنة. وبهذا مرر التطبيع وانتهت المبادرة أو كأنها لم تكن مثلما أرادت إسرائيل.

بدت الدول العربية وكأنها كانت تنتظر قبول الفلسطينيين بالسلام، بغض النظر عن نتائجه، لأن تعثر المفاوضات بين إسرائيل والمنظمة لم يفض إلى تعثر التطبيع والهرولة العربية صوب إسرائيل حتى انتفاضة الأقصى عام 2000 وحصار عرفات وتغوّل شارون، وإن أفضت لتجميد العلاقات العربية – الإسرائيلية، لكنه جمود مؤقت لم يصمد عامين وإذا به يقدم مبادرة سلام شاملة تبنتها كل الدول العربية. حتى مطالبة وزراء الخارجية عام 1997، وعلى وقع مجازر إسرائيل في الضفة والقدس لم تتعد المطالبة بالتجميد "المؤقت" للتطبيع، والذي سرعان ما عاد مرة أخرى عقب أحداث سبتمبر عام 2001، ومن تلك اللحظة لم يعد التطبيع العربي مع إسرائيل بحاجة للمرور على القضية الفلسطينية، تم تجاوز ذلك، أصبح المرور إلى واشنطن والتحالف معها والاستقواء بها أحد شروطه التطبيع مع إسرائيل.

لا يمكن تبرئة منظمة التحرير الفلسطينية من تتالي وتتابع الهرولة العربية صوب إسرائيل، وتتحمل المنظمة ومكوناتها جزءاً كبيراً من الهرولة العربية التي حدثت، لكن من الذي دفع المنظمة دفعاً للذهاب إلى أوسلو وهل كانت الدول العربية في انتظار توقيع اتفاق أوسلو فقط، لتعفي نفسها من تبعات الإدانة الشعبية واستنكار المعارضة، حتى بات الموقف الرسمي العربي يتحجج بالفلسطينيين ويردد لن نكون ملكيين أكثر من الملك، بمعنى أن العرب لن يكونوا أكثر وطنية واستحضاراً للقضية الفلسطينية من الفلسطينيين الذين ذهبوا بأنفسهم صوب إسرائيل فلماذا الفيتو على الذهاب العربي.

لم يكن مطلوباً عربياً من الفلسطينيين أكثر من التوقيع، ففي الرابع من مايو/ أيار 1994 وقع الفلسطينيون والإسرائيليون في القاهرة – التي أدى التحريض العربي ضدها إلى دفع السادات حياته ثمناً لاقترابها من إسرائيل – اتفاق تطبيق الحكم الذاتي في غزة وأريحا. كانت هذه مفارقة أخرى أن العرب الذين قاطعوا القاهرة يعودون من حيث انتهت القاهرة، وأن القمة العربية التي أخرجت مصر من جامعة الدول العربية هي عينها القمة المغلفة بخلاف الجامعة العربية التي قدمت التطبيع وطلبته وبادرت به بما عرف بمبادرة السلام العربية.

لم يمض شهران على توقيع اتفاق غزة أريحا في القاهرة، حتى وقع الملك حسين واسحاق رابين في 25 يوليو/ تموز إعلان مبادئ ينهي حالة الحرب بين الأردن وإسرائيل، ويختتم في 26 أكتوبر/ تشرين الأول

من نفس العام بتوقيع اتفاق سلام شامل وكامل عرف باتفاق وادي عربة؛ وحضره الرئيس الأميركي بيل كلنتون. كان المغرب هو الآخر قد افتتح مكتب تمثيل إسرائيلياً، مستبقاً الأردن بشهر، ففي شهر سبتمبر/ أيلول فتح مكتب ارتباط بين المغرب وإسرائيل، وفي الشهر التالي افتتح مكتب تمثيل تجاري بين إسرائيل وتونس، وبعدها بشهرين كانت جيبوتي تفتتح أيضا مكتباً تجارياً بينها وبين إسرائيل. وكان الختام بالتقاء شيخ الأزهر سيد طنطاوي بالحاخام الإسرائيلي لاو في عام 1997، وبهذا بات التطبيع علاقات كاملة متكاملة سياسياً وأمنياً واقتصادياً ودينياً أيضاً، بغض النظر عن المسار الفلسطيني – الإسرائيلي.

لم يكن أوسلو وحده الذي نقل العلاقات العربية – الإسرائيلية من اللاحرب إلى السلام الشامل، فاتفاق وادي عربة كذلك كان المسؤول عن نقل التطبيع من البعد السياسي إلى العمق الاقتصادي، وهو الجانب الذي تتفوق فيه إسرائيل، وعلى خطى الفلسطينيين، ومثلما افتتحت المنظمة السلام والتسوية والتطبيع، سيصبح ما يسمى بالتنسيق الأمني بين السلطة وإسرائيل تعاوناً أمنياً بين إسرائيل والدول العربية وبذريعة مكافحة الإرهاب حتى من دون الاتفاق على تعريف ما المقصود بالإرهاب.

ساهمت الاتفاقيات المصرية والأردنية والفلسطينية في تمرير إسرائيل للمنطقة العربية بل ساعدت بعض الدول العربية إسرائيل في التمدد في بعض الدول العربية التي كانت تبدو عصية على الهرولة والتطبيع، وأصبحت العلاقات العربية – الإسرائيلية الآن غير مسبوقة وشاملة وتعاونية على أكثر من مستوى وصعيد، وتحولت الدول العربية الرافضة للتطبيع مع إسرائيل دولاً تعادي النظام الإقليمي العربي وتهدده، وأصبحت إسرائيل دولة صديقة تقام معها العلاقات ويستعان بالخبرات والاستثمارات الإسرائيلية واللوجستية والاستخبارية، والدول العربية الشقيقة باتت دولة عدواً تحاصر وتقطع معها العلاقات، وأصبحت العلاقة مع إسرائيل في الحسابات العربية مقدمة على أية اعتبارات بما فيها العلاقات العربية البينية. لم يكن أوسلو هو المسؤول ولم يكن الفلسطينيون هم الذين دفعوا العرب إلى هذه الهرولة، ولكنهم أعفوا العرب من الحرج في الذهاب صوب إسرائيل.

تطورت العلاقات العربية – الإسرائيلية. كان اتفاق أوسلو بوابة ومرحلة ونقطة تحول، لم يكن مجرد اتفاق سلام فلسطيني إسرائيلي. أوسلو نقل الموقف العربي من دعم الحق الفلسطيني إلى استخدامه للمرور إلى إسرائيل، وأصبح المرور لإسرائيل مروراً لواشنطن وللرضى الأميركي والغربي عموماً، وبلغ الأمر أن بدأ العرب يرون في التطبيع والاقتراب من إسرائيل مدخلا للتنمية والتطور ومواكبة التكنولوجيا، وبدا للبعض أن

التقارب مع إسرائيل كفيل أيضاً بتوفير الأمن والاستقرار الداخلي وضمان البقاء بالاستقواء. لكن ماذا عن توظيف المعارضة السياسية لذلك، ألم يكن زاد هذه المعارضة وزوادها رفض التطبيع مع إسرائيل، والأهم ماذا عن توظيف الجماعات المتطرفة لمهاجمة الأنظمة العربية بذريعة التطبيع مع إسرائيل. إن إجراء أية مراجعة أو تقييم للمكسب والخسارة بإمكانه أن يفضي لنتيجة من المستفيد أو لقراءة أخرى مفادها ماذا ربحت الدول العربية من التطبيع مع إسرائيل، والتي يقوم فكرها واستراتيجيتها على التفوق الدائم والمستمر على الدول العربية مجتمعة.

لم يكن التطبيع العربي مع إسرائيل مجرد إنهاء لحالة الحرب وتغليب للسلام والتسوية، لم يكن العرب في انتظار أكثر من أوسلو، لكن المحصلة كانت وما زالت صفراً كبيراً فلسطينياً وعربياً. ماذا قدم اتفاق أوسلو. لم يعف أوسلو العرب من دورهم وواجبهم تجاه القضية الفلسطينية وإن كان قد أعفاهم من الحرج، تطور التطبيع واتسعت تداعياته ولم يعد علاقات فقط بل واستحقاقات كان آخرها إدراج إسرائيل في المناهج التعليمية العربية واستبعاد القضية الفلسطينية وإسقاطها. هكذا تحولنا من مجرد تطبيع واتفاقيات وتسويات وسلام إلى الانتهاء والانتفاء وبعدما كانت القضية الفلسطينية قضية العرب الأولى باتت مجرد قضية ثانوية وأصبح الاقتراب منها وتبنيها مدخلاً للعداء العربي والغربي وموضع استهجان. وما لم يفعله أوسلو فعله الانقسام الفلسطيني الذي أعفى هو الآخر الدول العربية من آخر واجباتها.

لم تعد إسرائيل هي العدو في حسابات الدول العربية، أصبح العداء العربي – العربي هو الحاضر وهو الأبرز، وباتت التحالفات العربية لمواجهة الدول العربية لا لمواجهة إسرائيل. وأصبح وزير الاستثمار السوداني لا يرى مانعاً في التطبيع مع إسرائيل لكنه يرى مانع في التقارب مع دولة جنوب السودان مثلاً أو مع دولة اليمن الشقيق أو مع مصر، لقد أصبح التقارب العربي الإسرائيلي مقدماً على التقارب العربي – العربي، فهل هذه من نتائج أوسلو أم مما كسبت أيدينا كعرب وكفلسطينيين!

هل كان اتفاق أوسلو يقول بما قالت به البحرين، والتي نشرت صحيفة جيروزاليم بوست في الـ 17 من سبتمبر/ أيلول تصريحًا مفاجئًا لملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة، ندد فيه بالمقاطعة العربية لإسرائيل وسمح لرعاياه في الخليج العربي بزيارة إسرائيل بحرية، وقد صرّح بذلك خلال احتفال لمعهد "شمعون فيزنتال" في لوس أنجليس. هل قال اتفاق أوسلو بعزف "هتكفا"؛ السلام الوطني الإسرائيلي، بحضور ملوك الدول العربية، كما قالت صحيفة جيروزاليم بوست، من دون أن يكون هناك نفي على الإطلاق.

تم بحمد الله